



وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس على تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري البرلمانية تمهيدا لرفعه الى سمو الأمير. وكان المجلس انتقل في جلسته لمناقشة تقرير اللجنة بشأن الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الأميري ووافق المجلس في مداولته الأولى على مشروع القانون بشأن السجل التجاري الذي يشمل تجريم تضمين الشركات والتجارب على البيانات ومنع موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية. وكان المجلس قد استهل جلسته التكميلية بمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن مشروع قانون بشأن السجل التجاري. ونصت إحدى مواد مشروع القانون على التالي: «ينشأ في الوزارة سجل يسمى السجل التجاري تشرف عليه الإدارة المختصة. وينشأ بقرار من الوزير سجل الكتروني. وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام هذا السجل وفهرسته وتنظيم صفحاته. وتناقشت إحدى مواده القيد في السجل التجاري عبر النص التالي: يلتزم بالقيود في السجل التجاري كل تاجر ويشمل هذا الالتزام مكاتب التمثيل التجاري والوكالات التجارية وفروع الشركات الأجنبية المسموح بها قانونا متى كان محلها الرئيسي في الخارج ويكون القيد في هذه الحالة باسم التاجر أو الشركة صاحبة الفرع أو الوكالة بذات رقم السجل التجاري. وتضمنت إحدى المحظورات إذ نصت على أن يحظر على من قيد في السجل التجاري تمكين الغير من استغلال سجله التجاري. كما يحظر على الغير استغلال أي سجل تجاري ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله أو كتابة بيانات على واجهة محله أو أوراقه باسم تجاري أو قيد أو ذكر رقم قيد ليس له أو غير صحيح. ونظرت إحدى مواد مشروع القانون إلى العقوبات إذ نصت على التالي: «مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب بقرامة لا تقل عن ألف دينار كويتي ولا تزيد على عشرين ألف دينار كويتي كل من يخالف أحكام المادة (9) من القانون. ويعاقب بنفس الغرامة كل من قدم عمدا بيانات غير صحيحة سواء كانت من البيانات الخاصة بالقيد أو بالتأشير في السجل أو بالنشاط ونافر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: ماضي الهاجري - سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السويhel

# المجلس يوافق على تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري

هذا سبب مشاكل في القضاء. في المادة 10 بشأن الأحكام الصادرة فإذا كان الهدف هو ذكر أمثلة مما يتم من إجراءات على التاجر، فأقول إن هناك نصا، فالحراسة القضائية غير موجودة، لكن من المشاكل قضية الحراسة القضائية وهي كثيرة ومسجلة في المحاكم وتؤدي إلى تغيير وضع الشركة، فأقترح إضافة موضوع الحراسة القضائية في قيد الأحكام الصادرة.

● سعدون حماد: نريد تحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا، وعليه يجب إعادة النظر في قانون السجل التجاري الذي يعتبر المرآة العاكسة للتاجر بشأن المركز القانوني للتاجر.

الهدف من التعديل هو إيجاد حل لظاهرة التضمين التي تغطي للوفاد في ممارسة العمل التجاري. تطرق الزملاء إلى قانون المستثمر الأجنبي علاج ظاهرة التضمين لأن الترخيص يصدر مباشرة باسم المستثمر الأجنبي. المادة 13 يجب على التاجر أن يطلب شطب الغير إذا اعتزل التاجر عمله بصفة نهائية، لا بد أن تعالج ذلك إذا عاد التاجر لممارسة عمله واستئناف عمله بعد فترة مؤقتة، هذه الجزئية غير معالجة في القانون الجديد.

● عبدالكريم: هذا النص تحديدا ندرسه لطلبنا ويقولون لماذا ندرس قانون صدر سنة 1959، ويقولون طلبنا ماذا عن الروبية؟ أولا نوجه الشكر إلى وزارة التجارة التي حدثت هذا التشريع القديم الذي يمس مواضيع حديثة ومنها تحسين بيئة الأعمال.

القانون يؤدي إلى الشفافية يجعله سجلا إلكترونيا وحركة تتنوع العمل التجاري للشركات والشركاء والمحال التجارية، وبالتالي نخفف من البيروقراطية والدورة الاستدعية والذهاب إلى السجل الدفترى وكذلك التسهيل فيما يتعلق بالتأشير، فاليوم أصبحنا نعرف الحالة الحقيقية للمنفشة.

يفترض على الوزراء الباقين تطوير التشريعات بالاستفادة من الكفاءات الكويتية الموجودة، فرسالة شركا أتبناها لكل من د.أنس التورة وآيات سعدالله، وفهد الزميع وأحمد الفارس ومن شارك وساهم في هذا القانون من الكفاءات الكويتية المتخصصة التي فتحت لها المجال أن تعدل الخطأ القوانين القديمة.

هناك قانون آخر يفترض مناقشته وهو السجل العيني، وإذا أقر سيكون هناك منظومة جيدة للوضع الاقتصادي والتجاري وسيكون هناك تقليل من المشاكل القانونية التي تتعلق بالنصب والاحتيال والغش بالإضافة إلى الشفافية.

وسيصب في مصلحة الأحكام القضائية التي ستستند إلى سجلات رسمية في الأدلة والإنبات.

● د.خليل عبدالله: أتقدم بشكر خاص لوزير التجارة على جهده الواضح في اللجنة المالية، وأطالب بالإسراع في تنفيذ اللائحة التنفيذية للقانون تفاديا للغش التجاري.

هناك شركات فرخت شركات والشركات الأم فاسدة والشركات المفرخة أكثر فسادا، وهناك سراق يسرقون أموال الناس جاء باسم شركة أخرى.

سراق المال العام يتجولون في الخارج وسجارت على حساب الشعب الكويتي يشتره ولا أحد يحاسبه.

هناك مشكلة العقار والوزير قام بدوره، فهناك شركات باعت عقارا للمواطنين واكتشفوا أن لا وجود لهذا العقار والشركة أعلنت وسوت مؤتمرات تحت عين وزير التجارة، ولا زالت هناك شركات تقوم بدور مشبوه.

مسؤوليك يا وزير التجارة أن أي شركة عقارات تسوي إعلان أو مؤتمر ينبغي أن تراقب هذه الشركة وتثبت من ملكيتها لهذا العقار.

الأصل في القانون حماية الناس وحماية المستهلك فالسيارات في الوكالات تباع وبها خلل «وكاني بشاري كيت كات» ويقولون لا ترد وهناك 15 يوما للرد، وين قاعدن. ● أسامة الشاهين: القانون التشريعي في بلدنا الحبيب، هذا



الرئيس الغانم والعميد السبيعي وصلاح خورشيد وخالد الشطي

أعمالا متناهية الصغر ولا ترقى إلى أن نقول عنها «حرفة له» لإبد أن نفسرها بالذاكرة التفسيرية حتى لا تكون عائقا في المستقبل. وكلمة تاجر وتعريفها أتى فيما يمارس حرفته والسوق مختلف السلع، فكيف تعرف التاجر هو من يزاول حرفته؟

القانون بهذه الطريقة. القانون يمثل إحدى المشاكل التي يواجهها المجتمع التجاري والاقتصادي، وهناك ملاحظات على القانون في المادة الأولى نجد أنه في تعريف التاجر «أنه حائز الأهلية الواجبة واتخذ هذه الأعمال حرفة له»، فطبيعة العمل التجاري اختلفت حتى وجدنا

لم يعطى بيانات غير صحيحة واتفقنا على إلغاء السجن على التاجر الذي يعطى بيانات مغلوطة واقتفينا بالفراغات المالية. ● محمد الدلال: نشكر وزير التجارة على تقديم هذا القانون والحرص على تطويره، ونشكر أعضاء اللجنة المالية على خروج



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه عيسى الكندري وأنس الصالح ونايف المرداس ومبارك الحريص ويوسف الفضالة

معها أو يشتري أسهمها، فالقانون أعطى الشخص الحق في الاستعمال عن هدية ورأسمال وكيفية عمل الشركة ما عدا الإفلاس في المادة 16 أو أحكام الحجر والأموال الخاصة بالفرد التاجر وهذا ميزة جيدة في القانون. أضيف ذلك أن السجل التجاري كان يدويا، والقانون

كانت هناك عقوبات سجن يعطى الحق للوزير المختص أن يكون هناك سجل إلكتروني بالإضافة إلى اليدي، وهذا يسرع في عملية التسجيل وإخراج الرخص التجارية وهي من باب مواكبة العصر، والشفافية والرؤية الاقتصادية المستقبلية وتحسن بيئة الأعمال.

**الدمخي: هناك من يتلاعب بالرخص ويؤجرها بالباطن ويستغلها في تجارة الإقامة**

**الدلال: أقتراح إضافة عبارة الحراسة القضائية في قيد الأحكام الصادرة**

**حماد: قانون السجل التجاري هو المرآة العاكسة للتاجر**

**الكندري: القانون يسهل تتبع حركة العمل التجاري للشركات والمحال**

**عبدالله: هناك شركات باعت للمواطنين عقارات وهمية**

**الشاهين: القانون سيسهل لبننة إضافية في البناء التشريعي بالكويت**

**العديساني: التأجير من الباطن وتضمين التراخيص يضران الشباب الكويتي**

## رئيس مجلس الأمة وصل إلى القاهرة للمشاركة بأعمال الاتحاد البرلماني العربي في دورته الـ 27 ملتقى المثقفين المقدسي يكرم الغانم لمواقفه تجاه فلسطين



الغانم والقصبي وعلام الكندري والسفير احمد البكر والسفير محمد الذويخ



الرئيس الغانم ود.عبدالهادي القصبي وعلي الدقباسي والعميد السبيعي



الغانم خلال استقباله وفد جمعية مراقبة الأداء البرلماني



رئيس مجلس الأمة مستقبلا الخبير الألماني العالمي في مكافحة الفساد البروفيسور جوهان غراف لامسدورف

إشهارها رسميا. من جهة ثانية، استقبال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمكتبه امس الخبير الألماني العالمي في مكافحة الفساد ومختبر مؤثر مدركات الفساد العالمي البروفيسور جوهان غراف لامسدورف، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

ويعد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس بقرية تهنتة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية السنغال مصطفى نياس، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

النواب المصري د.عبدالهادي القصبي ومدوب الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير احمد البكر. ومن المقرر أن يلقي الغانم كلمة وفد الكويت أمام المؤتمر الذي يناقش الوضع العربي الراهن إضافة إلى مشاركته بالاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات والمجالس والوفود.

كما يشارك الوفد الكويتي بالدورة الـ 23 للجنة التنفيذية للاتحاد واجتماعات اللجان الدائمة المتعلقة بالشؤون السياسية والعلاقات

«زهرة المدائن للإبداع الثقافي من أجل القدس» الذي يكرم المبدعين من أجل القدس من كتاب وأدباء وفنانيين وأكاديميين وسياسيين ويختار شخصية العام. من جانب آخر، وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له إلى العاصمة المصرية القاهرة امس للمشاركة في أعمال المؤتمر الـ 27 للاتحاد البرلماني العربي الذي انطلقت أعماله امس وتستمر حتى اليوم. وكان في استقبال الغانم لدى وصوله عضو مجلس

كرم ملتقى المثقفين المقدسي امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم باعتماره شخصية العام في 2018 لمواقفه الداعمة للشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة. وتسلم مندوب جمعية الهلال الأحمر الكويتي في فلسطين رضا خضر التكريم الخاص بالغانم من عدد من المثقفين والشخصيات الفلسطينية ومنهم رئيس الملتقى طلال أبو عفيقة ونائب محافظ محافظة القدس عبدالله صيام والشيوخ عكرمة صبري. وقال أبو عفيقة في تصريح لـ «كونا»: «أفخرنا الغانم بشخصية العام 2018 لمواقفه الداعمة للشعب الفلسطيني خاصة موقفه في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في روسيا عندما طرد رئيس الكنيست الإسرائيلي تجمان شاي والوفد المرافق له».

وأوضح أن «تكريم الغانم تكريم للكويت لوقوفها الدائم بجانب الشعب الفلسطيني منذ خمسينيات (القرن الماضي) وحتى اليوم». من جانب، أعرب صيام خلال حفل التكريم عن اعتزازه «بموقف الغانم الذي يذم عن صدق الرفاه للقدس وصدق التواصل مع مدينة القدس والقضية الفلسطينية»، معربا عن شكره للكويت على مواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية.

يذكر أن تكريم الغانم جاء ضمن الدورة الـ 11 لمهرجان

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية أمس الأربعاء 4 أبريل الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتدلين والغائبين بدون إذن أو إخطار.

**السجل التجاري**

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة المالية عن مشروع القانون بشأن السجل التجاري. ● عادل الدمخي: أول قضية مهمة في القانون أنه من القوانين القديمة ونحتاج إلى تطوير كثير من القوانين القديمة، فهو منذ أواخر الخمسينيات ومثل السجون، وغيرها تحتاج إلى تطوير. ونحتاج إلى تطوير السجل التجاري لأنه كان يعتمد على كتابة السجلات التجارية باليد واليوم المعلومة بقرض أي تكون الكترونية، الشفافية ينبغي أن تكون موجودة في كل مجال. هناك تصرفات لم تكن معلومة، وبعد التطور أصبحت معلومة للجميع، وهناك من يتلاعب في أخذ الرخص ومن خلالها يؤجر بالباطن وهذه محل استغلال في الاتجار بالإقامات، ومن سائله هذه الرخص التجارية، نعم نحن نيسرها لمن يرغب، لكن هناك فئة تستغل هذا التيسير في التلاعب وبيع الإقامة المعتمدة على إصدار الرخص.

ورأينا في المشروعات الصغيرة هناك أناس دخلت من هذا الباب ومن ثم تلاعبت في الإقامة، والقانون الجديد يضع العقوبات على من يستغل هذه الرخص بالباطن والتضمين وما إلى ذلك.

والقانون يوقف التعاملات التي شوهت السمعة التجاري والعمل الحلال في الاتجار بالإقامات، ومن المهم الاطلاع على المعلومة، ونسب المشاركة في الشركات المساهمة.

قانون تعارض المصالح قد يكون فيه أخطاء، ولكن ليس من تصحيح الخطأ إيقاف القانون الذي يحتاجه البلد في كثير من المجالات، نعم هناك انتقادات عليه لكن هل معنى هذا الانتقاد أن أسلط الحرب على قانون كنا في حاجة له؟! الحل في تعديل القانون وليس في محاولة منع إصداره، والله هذه فضيحة أن يرجع هذا القانون ويرد بعد أن يبذل الجهد فيه من اقتراحات تقدم ولجان تدرس.

التعديل على القانون سهل وليس مثل الإصدار، وأرفض رد أي قانون لأن به خلا، وعدم تعطيل أي قانون بسبب وجود خطأ.

هناك لجنة وضعتها الحكومة تحل محل المجلس البلدي، وهذا موضوع خطير جدا، لا تعتمد الخطأ لكن يجب علينا مواكبة العصر وتمكين المواطن من المعلومة ومحاربة أوجه الفساد.

● صالح عاشور: الحكومة لديها نظريات مستقبلية ممتازة ومنها خطة الكويت 2035، وهذا شيء جيد وأي خطة استراتيجية مستقبلية يجب أن يواكبها مجموعة من القوانين لكي تواكب الخطأ.

الحكومة تريد جذب رؤوس الأموال وتحويل الكويت مركزا ماليا ولكن إذا لم تعدل أو تطور مجموعة من القوانين فلن تتحقق هذه الرؤية ومنها السجل التجاري فقد صدر عام 1959 وما زال بعض أحكامه وعقوباته بالروبية ولا بد من تعديله.

وهناك تعريف واضح لمن هو التاجر بحيث من الممكن أن نقاضي، وفي السابق لم يكن هناك تعريف واضح للتاجر، بحيث تستطيع أن تقول إن هذا الشخص تاجر، وبالتالي تتعامل معه مفهوم التاجر.

المشكلة الأولية أنه بعد قانون المستثمر الأجنبي لابد من تعديل موضوع التضمين، فهناك من يستخرج رخصا تجارية ويعطها أو يضمنها لغير كويتي ومن هنا تبدأ المشاكل ويفاجأ أن الكويتي مدين للبنوك بمئات الآلاف من الدنانير، والقانون الجديد علاج هذه القضية، وهناك فترة سماح ستة لتعديل الأوضاع الحالية.

يعطي الحق للاستعمال عن الشركات إلكترونيا لكي يتعامل



محمد الدال



نايف المراد و. ووليد المطيطاني ودمجمان الحريش



خليل الصالح وسعدون حماد



الشيخ ناصر صباح الأحمد

# المجلس يقرّ المداولة الأولى لقانون السجل التجاري



محمد هايف ويحيى الرشيدى وخالد الروضان



الشيخ ناصر صباح الأحمد وصفاء الهاشم وصلح خورشيد

**خورشيد:**  
**القانون اعتمد**  
**مبدأ الشفافية**  
**والإلكترونية في**  
**المعاملات التجارية**  
**الصالح: القانون**  
**يستكمل المنظومة**  
**الجيدة في العمل**  
**التجاري**

منذ الروبية، فنحن في أمس الحاجة لإقرار هذا القانون، ويجب الموافقة عليه في المداولتين وليس مداولة أخرى لأن هناك قوانين منها السجل الإلكتروني لتسريع

«السابت» على السجل التجاري سواء من الحاسب الآلي أو عن طريق السرية، وأرثأت اللجنة أن مثل السجل الإلكتروني ومبدأ الشفافية، وإمكانية الدخول على

الى النيابة العامة وإلا فسيكون موعداً على المنصة. صلاح خورشيد: أشكر وزير التجارة على تحديث القوانين القديمة، وكذلك أعضاء اللجنة

## الروضان: بإقرار «السجل التجاري» سنودّع عصر الروبية ندخل العصر الإلكتروني

عصر الدفاتر ودخلت عصر السجل الإلكتروني وستكون المعلومات متاحة للكل، وفيها شفافية ووضوح، مبيّنا أنه ستتاح للمهتمين المعلومات الكاملة التي يحتاجونها عن الشركات وتتضمن المركزين القانوني والتجاري للشركات ومن يملكها سواء في المعاملات التجارية أو أي معاملات أخرى. وردا على سؤال عن دعم أصحاب رخص الأعمال المنزلية، أوضح الروضان أن هيئة القوى العاملة هي المسؤولة عن هذا الموضوع، وقد وعدت بدورها بإرسال تقرير بهذا الخصوص إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية.

التجاري تكون قد ودعنا عصر الروبية، مؤكداً أن الوزارة ستعمل على تحديث كل القوانين الموجودة. وبين أن من بين القوانين الموجودة في اللجنة المالية البرلمانية قانوني التأمين وتبادل المعلومات. وأضاف أن «التجارة» ودعت

أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أن تحديث القوانين الحالية سيساهم بشكل كبير في تطوير العمل التجاري في الكويت بشكل عام. وقال الروضان في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة إنه بعد إقرار مشروع القانون الخاص بالسجل

**الروضان: أصدرنا**  
**10260 ترخيصاً**  
**لشركات أشخاص**  
**من أصل 33554**  
**طلباً**



د. خليل عبدالله وعلي القبايسي



صفاء الهاشم وأحمد الفضل وصلح خورشيد

**الدقباسي:**  
**المجلس يصدر**  
**تشريعات كثيرة**  
**لكن المشكلة في**  
**إدارة الحكومة**  
**لتنفيذها**



سعدون حماد



م. حسام الرومي أثناء الجلسة

**الفضالة: لا بد من**  
**إعادة عقوبة الحبس**  
**في القانون لردع**  
**التاجر المخالف**  
**الحجرف: نحتاج**  
**إلى تعديل كثير من**  
**التشريعات منها**  
**التأمينات والإفلاس**



د. عادل المخي



د. عبدالكريم الكندري وخالد الروضان ويحيى الرشيدى

المعمل من خلال الهاتف المحمول أو الحاسب الآلي، تستطيع التعرف على ما لديك وعليك، اعرف معلومات عن الشركة فيما عدا المعلومات المحظورة مثل الأحكام وهذا يعطي نوعاً من المتابعة بعيداً عن البيروقراطية. وكذلك التعديلات تعالج قضية التضمين وبيع الرخص التجارية والقانون بشكل عام بشكل منظومة جيدة في العمل التجاري.

القانونية حتى لا نفتح أي باب لخصخصة العمل التعاوني. يوسف الفضالة: هناك مجموعة كبيرة من القوانين عفى عليها الدهر منها السجل التجاري، هذا التحديث يجب ألا يكون فقط على قوانين التجارة، بل على كل قوانين الدولة التي تحتاج إلى تطوير. رأت اللجنة إلغاء عقوبة الحبس، ولكن في اعتقادي لا بد أن نراجع عقوبة الحبس، إذا أُلغيت الحبس فهل الغرامة قادرة على ردع المتاجرين بأموال البلد؟ هناك كمية كبيرة من المخالفين والنصابين، فيجب إرجاع هذه العقوبة حتى تكون رادعاً بسيطاً، وإن كانت هناك نسبة مخالفة القانون فلتستخدم النيابة العامة عقوبة الحبس.

فلنوافق على القانون كمدولة أولى ومن ثم نعالج ملاحظاتها، ولكن في العموم هذا السلوك جيد في تطوير القوانين.

ويجب أن يكون هناك عنوان معتمد للشركات والتجار وموقع معتمد للشركة حتى تقام ضدّه الشكوى، لأن هناك برامج تواصل لا يستخدمها أحد.

أي مواطن الحين يقدر يستقدم مباشرة الخدم وتأتي يا حكومة أنك يوم ما تشغلي احنا وراكم. أحمد الفضل: 58 عاماً مرت على القانون، وأول ما صرت نائباً أرسلت كتاباً للمجموعة الاقتصادية بخصر عدد القوانين القديمة، فأمامنا قانون التأمين وحماية الألقصات وتبادل المعلومات، وأخشى على هذه القوانين من الضاع في تكليفات المجلس فأقترح بالتعاون بين رئيس لجنة المالية وتحسين بيئة الأعمال أن يوزعوا هذه القوانين بينهما لتتقاسم المهام ونقرهم في دور الاعتقاد الحالي.

والقانون بدون لائحة تنفيذية حاسمة فلا جدوى منه وأصدرنا 9 قوانين ولم تصدر لوائحها التنفيذية سجل تجاري مضبوط وبلدية «مبتذرة» ما يتبع العملية تكاملية وترابطية. ومواد شطب السجل ولكن ماذا عن الاحتكار وجرأة مكاتب الخدم الوحة بان يتخدى المواطنين والشعب والشباب والحكومة، فيجب أن يتضمن شطب ترخيص وليس سحباً، كل من يحاول احتكار أي خدمة أو أي منفعة. رمضان على الأبواب، وغرقنا في شبر ماي في موضوع الخدم، فيجب أن يكون العمل مشتركاً، أقترح تشكيل لجنة من الشؤون وممثل من «الدر» والداخلية والخارجية يعدون نسخاً من الاتفاقيات مع الهند وسريلانكا لإغراق السوق بالخدم حتى تنخفض الأسعار.

عندما ترفع الحكومة مركزاً مالياً وتجاريًا فكان يتعين على منع الاحتكار وتعارض الصالح، فهناك مخالفات في الشويخ الصناعية والجهراء الصناعية فكلها تاجر من الباطن، والمتضرر هم الشباب، التاجر يؤجر من الباطن للواقف، ويفترض تعديل المنظومة التجارية بأكملها، وفي البورصة عندما أتت المفكرة في البورصة وهناك شركات ورقية تأسست حتى انكشف الوضع والمتضرر هم صغار المستثمرين. ترى محاباة وتنفيعا.

هناك غرفة التجارة بها عضو في أكثر من مؤسسة حكومية مثل التأمينات والموانئ وبنك الكويت المركزي وهيئة الصناعة، فلا يجوز شخص يملك أراضي صناعية وينفس الوقت هو في مجلس إدارة هيئة الصناعة، وغرفة التجارة تتقاضى الرسوم من الشركات، ونريد أن نعرف ما الخدمات التي تقدمها الغرفة مقابل هذه الرسوم، ويجب أن يتم الفصل بين التاجر الشريف وغير الشريف، وفي الصندوق الاستثماري يؤسس الموانئ بقيمة 200 مليون دينار هناك ثلاثة ويتم العمل على إيجاد تسوية مع المتلاعبين، ويجب أن يحالوا

با الشيخ ناصر مشكلة الخدم تنحل أول وبعدين نتكلم عن موضوع الجزر، فلا يمكن أن نتحدث عن مشاريع كبيرة ونحن لم نعالج مشكلة صغيرة ولازلنا نفرق في مشكلة الخدم وازمة البصل، ويجب أن نعرف ما العقوبات التي يتضمنها القانون لمنع خلق سوق سوداء في الكويت، ويجب شطب السجل التجاري لكل من يمارس الاحتكار. خالد الروضان (وزير التجارة): عندما تكلمت عن تأسيس مركز الكويت للأعمال خلال 3 أيام لكن الأسماء زادت لأن عدد المتقدمين للرخص تضاعف، لم يكن هناك الرخص المنتقلة، فهناك 33554 طلباً أصدرنا 10260 رخصة شركة أشخاص، 7432 رخصة وطبيعة المركز هو كذلك، نتكلم عن رقم تضاعف لثلاث مرات وتمت معالجة الأمر باختصار الوقت، أصدرنا قرار العمالة أمس، وهناك تحركات من وزير



عبدالله الرومي ورياض العنساني وصفاء الهاشم



خليل الصالح وأنس الصالح



م.عادل الخرافي ومحمد المطير



حمدان الغازمي والمحمدي السبيعي

# النائب الأول لرئيس الوزراء يعرض برنامج الحكومة المقبلة



شعيب المويزري



صالح عاشور على منصة المقرر أثناء مناقشة قانون السجل التجاري



مبارك الحريص

ووافق المجلس على تقرير لجنة أعداد الخطاب الأميري تمهيدا لرفعها الى صاحب السمو. أحمد الفضل: كنت عضوا في لجنة الخطاب الأميري الدور السابق، ووضعنا طريقة معينة وحولناه من عملية رأي الى عملية رقمية تحصى اكبر المواضيع اهتماما، التقرير اتى على خمسة محاور منها التحديات الخارجية وتطوير النظام الاقتصادي ونصيب العمل البرلماني والازمة الخلقية.

المحور الاول اكد على ماهية الاخطار الخارجية وانما الاخطار الداخلية اخترتها فقط في الفترة الماضية، ومن اهم تلك الامور ثقة المواطن ببلده وفي نظامه الحاكم، ونشهد في هذه الايام في ادنى الترتيب في كل جداول المؤشرات وآخرها، جمعية الشفافية لا تعلم مصادر معلوماتها من اين ولا تعلم هل هناك أشخاص من ذوي الخبرة الذين زودوهم بالمعلومات وما ندرى اي اوزان اخذت في الاعتبار، هل حرية التملك هي ذاتها ومقاييسها اي امر آخر؟ هل نقارن الشيء المتماثل ام شئين ليس لهما علاقة ببعضهما البعض؟

وكل تقرير يخرج من الشفافية يضعنا في الترتيب الاخير والحكومة مستاءة وتنتقد ولكن لا تتخذ اجراءات، نعم هناك فساد، لكن فسادى يرقى لأن اتذبل الترتيب ولا اعني جمعية الشفافية في هدف التشكيك المستمر في النظام وفي مؤسسات الدولة.

خليل عبدالله: شكرا للنائب احمد الفضل، وما قمنا به في الدور السابق هو نفس الاسلوب الذي قمنا به في هذا الدور.

احمد الفضل: المحور الخاص عن حرية الرأي وسوء استخدام التواصل الاجتماعي، ففي فرنسا اصدر الرئيس قرارا بالافصاح عن هوية كل من يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، اي شخص يستخدم هذه الوسائل يبين من هو حتى يكون مسؤولا عما يقول، الشائعات تنتشر بسرعة، يجب ان يوضع قانون صارم مستخدم وسائل التواصل الاجتماعي كالمخاطر الخطر جائم على جميع الدول، واقتراح ان تعكف على قانون ينظم هذا العمل، اتمنى ان يتبنى هذا الموضوع مجموعة من النواب.

عبدالكريم الكندري: استوقفتني فقرة في الصفحة 7 ان المجلس يتيح تطوير عمل اللجان ويخص السلوك البرلماني لقواعد المسؤولية والحوكمة.

هذه الجلسة اتمنى ألا يكون المقصود بها محاولة تنقيح الدستور لتقييد الأدوات الرقابية وخصوصا اداة الاستجواب، لأننا سمعنا باقتراحات بإنشاء لجنة اولوية تسمى فرس الاستجواب، وهذا حرمان النائب من اهم

● احمد الفضل: لا هناك ملاحظات واود التعليق.

● مرزوق الغانم: اذا سكرت الحكومة وهذا سيأخذ وقتا.

● صلاح خورشيد: ندخل في برنامج عمل الحكومة والجلسة القادمة نرد على البرنامج.

انوه ان قانون السجل التجاري لم ينته مداولتين والمادة 104 «الا اذا حصل على اقلية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس».

الخطاب الأميري

● خليل ابل: اقترح التصويت على التقريرين من دون مناقشة.

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

الداخلية لفتح الرخص، وهناك وفود ستذهب مع شركة البرة لتسهيل أعمالها والاسبوع القادم سننشر توضيحات لإجراءات الحكومة.

● على الدقباسي: هذا القانون به شفافية واستخدام للإنترنت، والسجل التجاري متصل بقضايا كل ترخيص يمارس بالكويت ويتصل بالوعود الحكومية، الناس تراقب المشهد بشكل جيد وتتمنى رؤية تحول مختلف بالفعل، وهناك دول تبني جزرا صناعية أو تدفن البحر ليكون هناك مساحة أكبر، نحن حيانا الله بـ 7 جزر «شول» ولم نحسن استخدامنا، هناك جاليات تسيطر على أسواق باكلهيا، اذا كانت المشكلة في مجلس الأمة فنسندس تشريعات لكن القوانين وحدها لا تحل المشكلة، بل تحتاج الى إدارة فاعلة.

الحكومة بحاجة الى إدارة رشيدة يقضى فيها على الروتين

الحكومة بوجود النائب الأول صاحب الفكر الاقتصادي جعل الناس متفائلة بها وانا لا اجامل أحد، نحن نعمل جميعا نحو هدف واحد وهو الله ثم الكويت، لكن لاسف هذه قناعتى نحن نتخف في تجربة مقطوعة، ان الأوان للعمل والعتاء الحقيقي فالكويت اليوم بحاجة الى عطاء وعمل حقيقي.

● مبارك الحجرف: القانون يحسب للمجلس اذا اقر وهو قانون صدر في عام 1959 مع حفنة من القوانين التي صدرت في ذلك الوقت واسباس الاقتصاد الكويتي هذه خطوة نحو الهدف، القانون لتعديل أمر اساسى وهو السجل الالكترونى وكذلك تخفيف عقوبة الجبس والعقوبات المالية اثرها اكثر من العقوبات التي تقيد الحريات واتحدى الوزارة اذا تستطيع السيطرة على تضمين الرخص لان اكبرها واسمنها يضمن الرخص ونحتاج لتعديل الكثير من القوانين ومنها قانون الافلاس وكذلك الصناعة وكذلك قانون التأمين ليكون البلد مهيا ليصبح بلدا تجاريا ومركزا اقتصاديا.

● مبارك الحريص: نشيد بالاساتذة في كلية الحقوق وهم من قاموا على هذا التعديل والقانون وهي خطوة بالاتجاه الصحيح وتطوير العمل التجاري وجعله عملا الكثر ونيا من اهم التعديلات ولا بد من التطبيق السليم لهذا الأمر وأجب أنكر الوزير بمشاكل حصلت مع الكثير ومنهم سعد شرار الختلان الذي يهدد بسحب منشأته الصناعية ونتمنى حسم هذا الأمر.

● خالد الروضان: اللجنة المالية في مجلس الأمة لديها الكثير من المسودات لقانون الافلاس والتأمين ولدينا كذلك في الفترة القادمة سوف نشهر جمعية حماية المستهلك وان شاء الله نحول

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي عرض الا ان يكون صاحب المقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق باكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من



عمر الطبطبائي

## عمر الطبطبائي يشيد بقرار وزارة التجارة وضع سقف لأسعار استقدام العمالة المنزلية

خطوط جديدة مع بعض الدول لاستقدام عمالهم. وأكد الطبطبائي ان ما حصل انجاز لنواب مجلس الامة في تخفيف الضغط على كاهل المواطن الكويتي في مسألة العمالة، مطالبا وزارتي الخارجية والداخلية بالمضي قدما في هذه المواضيع المهمة.

مكتب خدم ويجلبها له بما يقارب 300 دينار او يراجع قسم استقدام العمالة المنزلية في وزارة الداخلية وتعاقد معه بشكل مباشر بالسعر الذي يتفق عليه. وقال الطبطبائي اننا نعمل مع وزارة الداخلية لتوفير قسم للمواطن لاستقدام العمالة فيه، بالإضافة الى وجود نية لفتح طريقان إما عن طريق تقديم المعاملة لأي

واعتبر الطبطبائي ان اسعار العمالة المنزلية مبالغ فيها بدرجة كبيرة بحيث وصلت الى ما يقارب 1500 دينار، مشيرا الى ان هناك مافيا لمكاتب الخدم، بفضل رب العالدين، حققنا انتصارا عليها. وبين ان من يرغب في جلب العمالة لديه طريقان إما عن طريق تقديم المعاملة لأي

وهي الخارجية، والداخلية، والشؤون».

وأشاد في هذا الصدد بتعاون وزارة الشؤون خاصة بعد حلها الاتحاد بسبب مخالفاته ثم جلسنا مع مسؤولين في شركة الدرة ووزارتي الداخلية والخارجية حيث تم تشكيل لجنة ثلاثية تم فيها الاتفاق على نقاط عدة لإنجاح الشركة.

أثنى النائب عمر الطبطبائي على قرار وزارة التجارة بشأن تحديد سقف أعلى للعمالة المنزلية، واتاحة حرية الاستخدام المباشر عن طريق وزارة الداخلية.

وقال الطبطبائي، في تصريح بالمركز الاعلامي في مجلس الأمة، «لقد حدثت ثلاث وزارات مسؤولة عن موضوع استقدام العمالة



خالد العتيبي وشعيب المويزري ونأيف المرادس أثناء الجلسة



أسامة الشاهين ونأيف المرادس



خالد الروضان وأحمد الفضل



الشيخ ناصر صباح الأحمد وم.عادل الخرافي

# عاشور: قانون السجل التجاري يعطي الحق للاستعلام عن الشركات إلكترونياً



خالد الروضان



عبدالله فهاد وم.عادل الخرافي



دجنان بوشهري



صفاء الهاشم

التجار والفساد ولدينا مسلخ الظهر الوحيد الذي رفع الأسعار اليوم والأسعار راح تزيد حتى قبل رمضان وقرار وزير التجارة إغلاق المسلخ فقط 3 أيام وكل يوم هناك تعيين غير مستحق لقيادات بالبراشوت وهذا نوع من الفساد.

● خليل عبدالله (مقرر): تصويب العمل البرلماني ونسبة النواب ومن تطرق له 72٪ من إجمالي المتحدثين من النواب لذلك ذكرناه ودون المساس بالصلاحيات الدستورية وعدم المساس بالأدوات الرقابية والشفافية والمتعاون في نطاق الدستور.

الرئيس: ترفع الجلسة الى يوم 17 أبريل التاسعة صباحاً.

قدر الألم ولم نخن أحدا ونحن نحترم صندوق الاقتراع وما يأتي به والأن أنتم على المحك.

● محمد المطر: لا يجوز التعرض لأشخاص غير موجودين بالقاعة وبالكويت الواحد مغمض يشوف الفساد ونحترم جهود الأخوان في بناء الكويت وهؤلاء لهم باع

ويعب الأ نطلق من هذه الجمعيات ويجب أن ندعمها وجهود جمعية الشفافية تستحق الدعم وقانون منع تضارب المصالحه اعتمدنا على ما قدم لنا من جمعية الشفافية وإن لم يكن لدينا معرفة لنجا لأرقام وأنا أقول تحمل الحريات بكل أنواعها أفضل من

الادوات الرقابية للنائب بالإنفاق على النص، بحيث يصبح النائب تحت رحمة تشكيل اللجنة من حيث تدخل الحكومة في تشكيل اللجنة، وهذه مخالفة صريحة للمادة التي أعطت الحق للنائب لتقديم الاستجواب، وهذا تكريس لسابقة شطب الاستجواب، وستنصدي لذلك ولن نسبح أبداً بالمساس بأدواتنا الرقابية.

تصويب العمل البرلماني يتبنى فكرة مراجعة نصوص الدستور وتعديل النظام البرلماني، ولكن أن نصنع فكرة التعديل بالتطوير فهذا مرفوض، ولابد أن نفتح المراجعة والحديث الكامل عن تطوير الاداة البرلمانية.

أما انشاء لجان لتقويض ادوات النائب فهذا نسف للدستور وخصوصاً المادة 100 من الدستور.

● جمان الحريش: المحور الأول فيه ملف الجناسي وكانت هناك توجيهات من صاحب السمو بحل هذا الملف، وبعد عودة جنسية عبدالله البرغش فاين هي اللجنة وما عملها الآن؟ فإذا توقفت فجأة فهذا يحمل الحكومة ورئيسها مسؤولية إعادة الحقوق لأصحابها. بلدي هي مؤسسات رقابية يتفوق في الفساد وعلى بلد لا توجد به أي مؤسسة رقابية.

ان كان البرلمان جزءاً من الفساد، وقضايا تلقي أموال وإيداعات لنواب تحفظ، فهنا البلد الذي فيه برلمان أسوأ من البلد الذي لا يوجد به برلمان.

الرئيس الأميري الذي يتلاعب بالعالم يتلاعب فيه الداخل بسبب حملته الانتخابية، محاربة الفساد ليست تنظيراً بل محاسبة للقطر السمان، أما المحاكمات فتكون فقط للمعارضة ومحسوبي الحكومة يتمتعون بالحرية هذا ما سننصده له.

الأمر وصل الى مرحلة الإسفاف، لماذا الحسابات الوهمية التي تهاجم الحكومة ليتم التوصل اليها وتتم محاسبتها والحسابات التي تهاجم المعارضة لا يصل اليها أحد.

قضية تصويب العمل البرلماني فهو يصوب نفسه بنفسه، النواب هم من يتخذون قراراتهم فيما يتعلق بالاستجواب، لا يملك أي أحد وفق الدستور أن يصادر حق النواب في تقديم الاستجواب.

● رياض العدساني: يفترض ألا تكون هناك وصاية من الحكومة على المجلس، المادة 127 من الدستور، رئيس الوزراء يتولى الاشراف والتنسيق بين الوزارات، أما شطب الاستجواب فهذا ما سنرفضه جملة وتفصيلاً، من حق النائب أن يقدم الاستجواب متى شاء ولا يجوز انتزاع الرقابة من النواب.

## 20 نائباً يطالبون الحكومة بتفعيل «تعارض المصالح» وإحياء قضية «الإيداعات»

أصدر 20 نائباً بياناً صحافياً لمطالبة الحكومة بتفعيل فوري لقانون تعارض المصالح وإحياء قضية الإيداعات المليونية وإعادة تقديم البلاغ مرة أخرى.

وأوضح البيان أنه إذا كان هناك قصور تشريعي أدى إلى عدم إمكانية تفعيل المساءلة القانونية في قضية الإيداعات فيجب على الحكومة المبادرة فوراً بطلب التعديلات اللازمة على القانون أو طلب إصدار قانون جديد لسد هذا القصور.

ونص البيان النيابي على ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،



يوسف الفضالة



أسامة الشاهين



صالح عاشور ود.عادل الدمخي



نأيف المرادس ود.عادل الدمخي



جانب من جلسة أمس

لقد عانت الكويت بلدنا من أوجه متعددة للفساد في عامة المرافق والمؤسسات ما لم تشهد له نظير من قبل في تاريخها، فساد شاهده القاضي والداني لحق بسببه الضرر الكبير لسعة الكويت المحلية والإقليمية والدولية، مما حمل سمو الأمير - حفظه الله - على إطلاق صيحة الذئير بقوله: «الفساد اللي عندنا ما تشيله البعارين» هذا الفساد هو ترتيب الكويت دركات وفق معايير مدركات الفساد.

بسبب ذلك كله وحيث إننا لا نلاحظ أي تحرك عملي جاد من قبل الحكومة لمحاولة علاج أسباب تفشي الفساد وتكريسه وعدم السعي للقضاء عليه والحد منه، فإننا نحن الموقعين أدناه أداء للأمانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي، وإبراء للقسام الذي أقسمناه بالذود عن أموال الشعب ومصالحه، وتطبيقاً لنصائح وتوجيهات سمو الأمير - حفظه الله - الذي ما ترك محفلاً إلا وحذر فيه من الفساد موجه الجميع لمواجهة بقوة القانون نتوجه للحكومة طالبين منها بالتفعيل الفوري لقانون تعارض المصالح الذي أقر في المجلس والإسراع لنشره بالجريدة الرسمية.

## العوضي: نسبة الربح على استقدام العمالة المنزلية تحتاج إلى إعادة نظر

كما أعرب العوضي عن أمهه بأن تكون فترة تجربة القرار والتي تم تحديدها بستة أشهر كغاية بوضع النقاط على الحروف بخصوص التكلفة والأرباح ونوعية وجودة الخدمات المصاحبة لعملية استقدام العمالة، أملاً أن يتم اختيار العمالة المناسبة للكويت من خلال التأهيل والتدريب للحد من المشاكل الكثيرة التي تنتج عن العلاقة بين صاحب الأسرة والعمالة.

وختم العوضي مؤكداً أن سقف السعر الذي حدده القرار بـ 390 ديناراً عند تقديم الكفيل جواز سفر العمالة لجهة الاستقدام و990 ديناراً في حال الاستقدام الكامل عن طريق جهة الاستقدام مازال يحتاج إلى إعادة نظر ليتم تقليص الفارق بما يرضي الطرفين من أصحاب المكاتب وشركة العمالة من جهة ورب الأسرة من جهة أخرى.

الطرف المستقدم كان شركة الدرة أو مكاتب العمالة المنزلية، وأوضح العوضي أن الخروج بقرار معقول في هذه الفترة هو من التنافسية بين جهات الاستقدام على اختلافها، مشدداً على ضرورة التدقيق في العمالة الائتوبية الجديدة وفحصها اجتماعياً ونفسياً بطريقة ما والابتعاد عن الفئات العمرية التي قامت بجرائم في السابق وكانت السبب المباشر في حظر العمالة الائتوبية حينها.



كامل العوضي

أشاد عضو مجلس الأمة السابق كامل العوضي بالتحركات السريعة التي قام بها وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بخصوص تحديد سقف أسعار استقدام العمالة المنزلية بالتنسيق مع وزارة الخارجية التي قدمت تصوراتها الواقعية بشأن تكلفة الاستقدام، أملاً أن يتم تقليص الفارق بين التكلفة الحقيقية والأرباح التي يحصل عليها